مفهوم الولاية العالمية للمحاكم الجنائية الوطنية

دخلافي سفيان
أستاذ مساعد
كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو

مقدمة

تتمتع المحاكم الجنائية الوطنية بحق ممارسة ولايتها القضائية وفقا لمعايير قانونية كرسها القانون الدولي في مواجهة أي وضعية تتضمن عنصر أو عدة عناصر أجنبية تخالف النصوص الموضوعية، ولا يكفي القانون الدولي بالاعتراف للدول بهذا الاختصاص فقط، بل بتنظيمه أيضا من أجل إعطائه فعالية أكثر في قمع الجرائم الدولية، إذ جاء بمبادئ اختصاص متعددة قائمة على روابط محددة لكل واحد منها مجال معين يسمح فيه للدول بممارسة أو تطبيق قانونها الداخلي أو القانون الدولي حسب كل حالة، تتمثل هذه المعايير، في: مبدأ الإقليمية الذي يسمح للدول بتطبيق قانونها الجنائي على جميع الجرائم المرتكبة على إقليمها، و مبدأ الشخصية القائم على رابطة جنسية المتهم أو المجني عليه كما يسمح مبدأ العينية للدولة بممارسة اختصاصها على الجرائم المرتكبة خارج إقليمها من قبل أجانب إضرارا أو مساسا بأمنها أو مصالحها الأساسية، إذ تضمن مختلف هذه المبادئ للدول حق التدخل وفرض سيادتها كلما توفرت شروط ذالك، إذ تشكل هذه المعايير تعبيرا ومظهرا من مظاهر

سيادة الدولة على المستوى الداخلي والدولي، وذلك لوجود رابطة فعلية بين ارتكاب الجريمة وتطبيق القانون الوطني على هذه الجريمة، فممارسة اختصاص القضائي على أساس مبدأ من هذه المبادئ هو تكريس لإرادة وسيادة الدولة على المستوى الدولي حفاظا على مصالحها الخاصة.

وإذا كان يستوجب وفقا لما سبق توفر أحد المعايير لانعقاد الولاية القضائية لمحكمة وطنية فإن هذه الضوابط قد تقف عاجزة أمام حالات ارتكاب الجرائم الدولية في ظل التطور العلمي الراهن الذي ساعد على ارتكاب أبشع الجرائم في حق الإنسانية وزاد من عددها ونطلق ارتكابها، وذلك من خلال الوسائل والأدوات العلمية المتاحة للمجرمين التي تمكنهم من اختراق حدود الدول بسهولة وتنفيذ جرائمهم، كما تسهل لهم عملية الإفلات من قوانين الدول التي لها علاقة بالمجرم أو الجريمة، كل هذه المعطيات أسست لظهور مبدأ قضائي آخر يسمح بمدو توسيع نطاق الولاية للمحاكم الجنائية الوطنية استنادا إلى اختصاص جنائي عالمي كأداة قانونية لقمع ومحاربة الجرائم الدولية الخطيرة،سواء من خلال الاتفاقيات الدولية ذات الطابع الجنائي، أو من خلال التشريعات الوطنية الحديثة والأحكام القضائية الجنائية تكريسا لمبدأ العقاب وحماية لمصالح الجماعة الدولية التي أصبحت اليوم أكثر شمولية وارتباطا.

أولا / التطور التاريخي لمبدأ الاختصاص العالمي :

يجد مبدأ الاختصاص العالمي جذوره في نص قانوني من قوانين "جوستنيان"[1] الذي يحدد التصرف المتخذ من طرف حكام الإمبراطورية في

[1]-حول جذور مبدأ الاختصاص العالمي أنظر :

المادة الجنائية الذي يمنح من جهة الاختصاص القضائي لمحكمة مكان ارتكاب الجريمة واختصاص محكمة مكان القبض على المتهم من جهة أخرى (Judex deprehensions)[1]، وخلال العصر الوسيط قبل الفقه الايطالي (status) طبقا للتشريع المنظم للمدن الايطالية بتطبيق الاختصاص القضائي للمدينة التي يتواجد عليها المتهم استنادا إلى الذعر والخطر الذي يسببه بمجرد تواجده على إقليمها، ومن ثم فإن تطبيق اختصاص قاضي مكان القبض على المتهم في مواجهة بعض فئات بعض المنحرفين الخطرين يجد أساسه في الذعر والخطر الذي يحدثه مجرد تواجد المتهم بارتكاب إحدى هذه الجرائم على الوضع والنظام في ذلك الإقليم .

كما ساهم شراع الرومانيين في تجسيد مبدأ اختصاص قاضي مكان القبض على المتهم، وذلك من خلال تعليقاتهم على قانون " جوستتيان" إذ يرى الفقيه "اكروس" بان قمع جريمة التشرد يستلزم قانونا خاصا،فالمتشرد ليس له موطنا قارا لو محل إقامة معروف، ومن ثم يجب متابعته أينما اكتشف، أي على أساس محل الإقامة المفترض، كما أسس الفقيه "بارتول" اختصاص قاضي مكان القبض على المتهم على أساس متابعة الجريمة أو النشاط الإجرامي في

- F. BIGUNA NICOLAS, La reconnaissance conventionnelle de la compétence universelle des tribunaux à l'égard de certains Crimes et Délits, Thèse de Doctorat en Droit, BU, Nantes section droit Eco, publier le 17 septembre 1998, pp .5-14 ; M.HENEZLIN, le prince de droit de punir en droit pénal international, Bruylant, Bruxelles, 2001, pp.29-119 ; G.GUILLAUME, La compétence universelle formes anciennes et nouvelles ; Mélanges offerts à George Levasseur, Litec, paris, 1992, pp.23-36.

[1] -H.DONNEDIEU DE VABRES, le système de la répression universelle, ses origines historique, ses formes contemporaines, R.D.I.P.D.P.I, 1923, p.533

أي مكان يقوم فيه المتشرد مثله مثل قطاع الطرق بنقل الشيء المسروق، ومن ثم فغن ارتكاب بعض الجرائم ذات الخطورة الاستثنائية يشكل مصدرا لممارسة الاختصاص العالمي الذي يصبح اختصاصا عمليا بالنسبة للدولة التي ألقت القبض على المتهم[1].

أما في اسبانيا يرى الفقيه "كوفارفياس" أن إخضاع المتشردين وحدهم لاختصاص قاضي مكان القبض عليهم هم من قبيل التعسف لذا اختصاص قاضي مكان القبض على المتهم (Judex deprehensions) يجب ان يشمل جميع الجرائم الخطيرة وذلك غما بتسليم المتهم أو محاكمته.

ويعتبر الفقيه "جروسيوس" أول من أعطى نظرية الاختصاص العالمي القيمة الفلسفية والقانونية، ووسع من نطاق تطبيقها في الوقت الذي كانت فيه فضائع الحروب تنتهك القوانين الطبيعية والإنسانية في قارة أوروبا في بداية القرن السادس عشر [2]، ففي الوقت الذي كانت فيه أكبر الكيانات السياسية تتناحر فيما بينها قام الفقيه "جروسيوس" بتأسيس قانون التضامن الإنساني الذي يوجد في " جمعية عالمية للإفراد (Societas Generis Humani)، وكل جريمة ترتكب على هذه الجمعية تشكل انتهاكا للقانون الطبيعي الذي يتميز بأنه قانون غير مكتوب وجد قبل الإنسان وراسخ في الضمير الإنساني، وأي انتهاك له يشكل مساسا بالإنسانية، لذا فإن الالتزام بمتابعة أو معاقبة مرتكبي هذه الجرائم التي يتضمنها هذا القانون هو التزام عالمي تمارسه الدولة التي يتواجد على إقليمها المتهم عن طريق قاعدة التسليم أو العقاب (Aut judicar dedere aut)،

[1] - H.DONNEDIEU DE VABRES, op.cit, p.534.
[2] - M.H DONNEDIEU DE VABRES, op. cit. p 534.

إذ وأمام التزام الدولة باحترام سيادة دولة أخرى بعدم إرسال أعوان مسلحين من اجل اختطاف أشخاص متواجدين على إقليمها، إما اتخاذ الإجراءات اللازمة لمتابعته قضائيا، أو تسليمه لدولة أخرى لمتابعته ومحاكمته ومعاقبته طبقا لقوانينها في حالة إدانته [1].

وقد كان للفقيه "جروسيوس" تأثيرا كبيرا على خلفائه الهولنديين والاسكندينافيين والألمان خلال القرن الثامن عشر، والتاسع عشر، ومنهم الفقيه "فاتل " الذي اعتبر مرتكبي القرصنة البحرية أعداء للإنسانية جمعاء [2]، غير أن الظهور الحقيقي ل كان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من خلال نصوص بعض التشريعات الوطنية كالقانون الأرجنتيني الخاص بتسليم المجرمين لسنة 1884 (المادة 05) والقانون الايطالي المختص بالجنايات والجنح لسنة 1889 (المادة 09)[3]، وقد تم تدعيم وترسيخ مبدأ الاختصاص العالمي أكثر في القرن العشرين بموجب العديد من الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقيات جنيف الربعة الموقعة في 12 آوت 1949، وبعض النصوص التشريعية الوطنية مثل القانون البلجيكي الصادر في 26 جوان 1937 الخاص بالملاحة الجوية والتي اعتمد عليه القانون الفرنسي الصادر في 31 ماي 1994 المتعلق بالجنايات والجنح التي ترتكب ملى متن الطائرات الأجنبية في المادة

[1] H.DONNEDIEU DE VABRES, introduction à l'étude du droit pénal international ; Paris, Sirey, Dalloz, 1992, p 183.

[2] - F. BIGUNA NICOLAS, op. cit. pp. 214-236.

– مأمون الجيرمدي، مبدأ العلمية في معرض تطبيق قانون العقوبات، مجلة المحامون،

[3] دمشق، العدد السادس، 1988 ص 38 .

10 منه، كما اصدر المشرع البلجيكي قانون الاختصاص العالمي لسنة 1993 و1999، خاصة أمام الثغرات والنقائص القانونية في نظام قمع و ردع اخطر الجرائم الدولية سواء على مستوى أجهزة القمع الوطنية أو الدولية التي عجزت عن تجسيد فكرة العقاب فعليا في بعض الحالات.

ثانيا / تعريف مبدأ الاختصاص العالمي:

إن القانون الجنائي الدولي يعترف للقاضي الداخلي – إلى جانب حق التمسك بممارسة اختصاصه الجنائي طبقا لمبادئ الاختصاص التقليدية – بحق ممارسة اختصاصه القضائي الجنائي من اجل " حماية بعض المصالح الأساسية التي تلتقي مع المصالح الخاصة بالجماعة الدولية [1] على أساس مبدآ الاختصاص العالمي(principe de la compétence universelle)، أو ما يسمى بنظام القمع العالمي(système de la répression universelle) أو نظام عالمية قانون العقاب (L'universalité du droit de punir)، ويقصد به ذلك النظام الذي يعطي المحاكم الجنائية لجميع الدول حق ممارسة ولايتها القضائية في متابعة ومحاكمة المتهم بارتكاب جريمة بغض النظر عن جنسيته ومكان ارتكابها [2] .

وهناك من يعرف مبدأ الاختصاص العالمي بأنه حق أو سلطة قيام محاكم دولة ما بعقد اختصاصها القضائي الجنائي في نظر جريمة ما دون

---

[1] -STERN. BRIGITTE, L'extraterritorialité révistée . Ou il est question des affaires Alvarrez Machain ; pate de bois et de quelques autre. , A.F.D.I. , 1992, p .253.

[2] - H.DONNEDIEU DE VABRES, le système de la répression universelle ses origines historique, ses formes contemporaines, op. cit. p 533..

وجود أي رابطة مباشرة أو فعلية مع الجريمة أو المجرم، ما عدا التواجد المحتمل لهذا الأخير على إقليمها [1].

كما عرف البعض بأنه " صلاحية تقررت للقضاء الوطني في ملاحقة ومحاكمة وعقاب مرتكب أنواع معينة من الجرائم التي يحددها التشريع الوطني دون النظر لمكان ارتكابها ودون اشتراط توافر ارتباط معين يجمع بين الدولة وبين مرتكبها أو الضحايا، ومهما كانت جنسية مرتكبيها أو ضحاياهم [2].

إذن فمبدأ الاختصاص العالمي هو ذلك المبدأ الذي يسمح ويعطي للقاضي الجنائي الداخلي لأية دولة كانت حق وسلطة وممارسة ولايته القضائية ضد متهم بارتكاب جريمة من جرائم القانون الدولي الاتفاقي أو العرفي بغض النظر عن مكان ارتكابها أو جنسية المتهم أو جنسية الضحايا، وبهذا الشكل فان مبدأ الاختصاص العالمي يشكل اختصاص قضائي إضافي وتجديدا في نظام الردع الدولي، وخروجا عن النظام الكلاسيكي الذي أصبح لا يستجيب بصورة فعالة لتطو مفهوم الجريمة الدولية ولمتطلبات الجماعة الدولية، وتكريسا لسيادة الدولة تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الفقهاء من يفرق بين مبدأ الاختصاص العالمي في مواجهة بعض الجرائم المحددة ومبدأ الاختصاص العالمي المشروط، الذي تتوقف ممارسته على توفر بعض الشروط مثل: وجود المتهم على إقليم الدولة التي تريد محاكمته أو توقيفه أو حجز مواد تدخل في تكوين

[1] - G.GUIILLAUME, la compétence universelle formes anciennes et nouvelles op.cit, p.18-23 .

[2] - PhILIPPE .COPPENS, Compétence universelle et justice globale, in La compétence universelle, R.U.D.H ? Vol.64, 2004 N° 1-2 p 16 ; A-M.LA ROSA, doctinnaire de droit universelle pénal, P.U.F 1998 , p.10

الجريمة[1]، أو عدم تسليم المتهم نحو دولة أخرى، كما أن هناك من يتحدث في هذه الحالة الأخيرة عن مبدأ الاختصاص العالمي الاحتياطي [2]، principe de la compétence universelle subsidiaire ou secondaire) وهناك من يتحدث عن مبدأ الاختصاص شبه العالمي عندما يكون للدولة التي تقبض على المتهم الخيار بين محاكمته أو تسليمه.

وحتى يتضح أكثر مفهوم مبدأ الاختصاص العالمي فإننا سوف نقوم بتمييزه عن باقي المفاهيم المشابهة له خاصة منها مبدأ الاختصاص المفوض، ومبدأ الاختصاص الدولي، وذلك تفاديا لأي خلط أو غموض،لقد كرس القانون الجنائي الدولي بعض المبادئ القضائية المشابهة في معناها لمبدأ الاختصاص العالمي مثل مبدأ الاختصاص الجنائي الدولي الذي تمارسه المحاكم الجنائية الدولية القائم على مبدأ الاختصاص الجنائي الإقليمي، وليس على أساس نظرية عالمية الاختصاص الجنائي[3] فاختصاصه يبقى احتياطيا بالنظر إلى اختصاص المحاكم الجنائية الوطنية غير المقيد وغير المحصور، أي أن المحاكم الجنائية الوطنية تكون لها الأفضلية في ممارسة اختصاصها القضائي مهما كان المعيار المعتمد عليه في ذلك، حتى ولو كان مبدأ الاختصاص العالمي.

---

[1] M.HENEZLIN, op.cit, p.29

[2] G. GUIILLAUME, le terrorisme et droit international, R.C.A.D.I ,III, 1989. P. 351

[3] Ch. BASSIONI, introduction au droit pénal international, BRUYLANT, Bruxelles, 2002.op.cit, p.234.

ثالثا/ شروط ممارسة مبدأ الاختصاص العالمي :

1-ارتكاب جريمة دولية خطيرة :

إن ممارسة الاختصاص القضائي الجنائي من طرف المحاكم الداخلية طبقا لمبدأ الاختصاص العالمي كمبدأ قضائي خاص فقط ببعض الفئات من الجرائم الدولية يستدعي البحث عن أسسه القانونية من جهة أولى، والعوامل التي تسمح أو تعطي للمبدأ الصفة القانونية كمعيار قضائي، ولما كان الاختصاص العالمي يرتكز أساسا على فكرة حماية المصالح المشتركة للدول كما سبق ذكره، فإذا كان الاختصاص الإقليمي يأخذ بعين الاعتبار مكان ارتكاب الجريمة، والاختصاص الشخصي يأخذ بجنسية المتهم او الضحية فإن الاختصاص العالمي يقوم على أساس وجود فئة خاصة من الجرائم تسمى جرائم قانون الشعوب [1] (délits de droit des gens)، باعتبارها كمبرر وأساس قانوني في مباشرة المتابعة الجنائية ضد المتهمين بارتكاب جريمة من هذه الجرائم بالاستناد إلى مبدأ الاختصاص العالمي، ومن ثم كان لابد في مواجهة الجرائم التي تهز الأمن العام – حيث يتخذ المجرم مبدأ توسيع وتكثيف العمل الإجرامي خارج حدود دولة ما– من عقد اتفاقيات دولية تضمن الفعالية في قمع وردع مثل هذه الجرائم كتلك المتعلقة بتجارة الرق،أو تزوير النقود أو جرام التعذيب، حيث تعتبر الاتفاقيات الدولية في هذا

[1] S.GLACER, introduction a l'étude du droit international pénal ; op.cit, p. 06 ; V .DE MICHELIS, pour quels délit convient-il admettre la compétence universelle ? in , Congrès de droit international pénal –Palerme, 1933, R.I.D.P , 1932 -1933 ,Vol 9-10 , pp.4-5

الإطار أساسا قانونيا لنظام الردع الدولي المرتكز على التنسيق والتعاون الدولي الفعال في مجال الحد من هذه الجرائم، وإذا أردنا تبرير التكييف القانوني للجرائم الدولية القابلة للمتابعات والمحاكمات الجنائية طبقا لمبدأ الاختصاص العالمي، فإننا سوف نلاحظ هذا التكييف يستند أولا : على مكان ارتكاب هذا النوع من الجرائم، إذ يصعب تحديد النطاق الجغرافي لارتكاب الجرائم الخاضعة لمبدأ الاختصاص العالمي، فغالبا ما ترتكب هذه الجرائم على أقاليم غير خاضعة لسيادة أي دولة، أو ترتكب على أقاليم تابعة لدول مختلفة، وتمس بمصالح الجماعة الدولية ككل،مثل القرصنة البحرية، جريمة الرق، الإرهاب الدولي، جرائم الحرب [1]، وعليه فإن صعوبة الإطار الجغرافي لارتكاب بعض الجرائم يشكل أساسا الالتزام بقاعدة تسليم أو محاكمة مرتكبي هذه الجرائم بغض النظر عن جنسية مرتكبيها أو ضحاياهم، وقد رأينا سابقا أن الاعتراف الدولي بواجب تسليم أو محاكمة المتهمين بارتكاب جريمة القرصنة البحرية في أعالي البحار على أساس مبدأ الاختصاص العالمي يرجع إلى عدم خضوع مجال ارتكابها لسيادة أية دولة، فالقاعدة العامة هي أن القاضي العادي المختص في نظر الجرائم الدولية هو قاضي مكان الجريمة، غير أن هذه القاعدة تقبل استثناءات بحكم الضرورة تتعلق بفئة معينة من الجرائم، ومن ثم السماح لقاضي مكان تواجد المتهم بممارسة اختصاصه القضائي طبقا لمبدأ الاختصاص العالمي، وتتميز الجرائم الدولية الخاضعة لمبدأ الاختصاص

1- عبد الله سليمان، المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992،ص 88

العالمي أيضا بالطابع الاستثنائي والخطير بسبب بعدها ومداها العالميين، فلا يمكن لأحد أن ينكر مثلا، ما لجريمة الإبادة أو العماليات الإرهابية أو جرائم التعذيب من أثار وخيمة على الإنسانية جمعاء [1]، ومن المعروف أن الاتفاقيات الدولة نادرا ما تنص على مصطلح جريمة دولية في بنودها [2] ومن ثم يبقى تحديد كيفية الوصول من خلال بنود اتفاقية دولية إلى معرفة وجود جريمة دولية، حيث يرى بعض الفقهاء أن تحديد أو معرفة جريمة دولية ما من خلال الاتفاقية، يكون باحتواء هذه الأخيرة على احد العناصر التالية [3] :

1- الاعتراف الصريح بان السلوك المحظور يشكل جريمة في القانون الدولي.

2- الاعتراف الضمني بالطابع الجنائي للعمل المحظور بالنص على وجوب تجريمه والحماية منه، ومتابعته، ومعاقبته .

3- تجريم السلوك المحظور.

4- إلزامية أو حق المتابعة .

5- إلزامية أو حق التسليم .

6- إلزامية أو حق المساعدة في المتابعة والعقاب والمساعدة القضائية الدولية .

7- الاعتراف بمعيار أو نظرية الاختصاص القضائي .

---

[1]- نفس المرجع،ص ص 89

[2]- حول تعريف الجريمة الدولية انظر، عبد الله ليمان، المرجع نفسه، ص 83-97، حول تعريف الجرائم ضد الإنسانية بالتحديد : انظر عبد القادر البقيرات، مفهوم الجرائم ضد الإنسانية على ضوء القانون الدولي الجنائي والقوانين الوطنية، الطبعة الأولى الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 2004، ص ص 25 -126

[3]- Ch. BASSIONI, op. cit., pp .61-62.

8- إحالة الاختصاص القضائي على محكمة دولية جنائية .

9- إقصاء شرط الإعفاء من المسؤولية في حالة تلقي أوامر عليها .

وإذا رجعنا إلى مختلف الجرائم الدولية الخاضعة لمبدأ الاختصاص العالمي نجدها تتفق في مسالة واحدة تتمثل الخطورة لجسمية والأذى الكبير الذي تلحقه بالجماعة الدولية وخير مثال على جسامة الجرائم الدولية الخاضعة لمبدأ الاختصاص العالمي ما ارتكبه الرايخ الألماني الثالث خلال 03 سنوات فقط من الحرب العالمية الثانية وذلك بقتله ما يزيد عن 20 مليون مدني بريء[1] ومن ثمة ولما كان الانتماء إلى الجماعة الدولية يشكل عاملا للمساعدة المتبادلة بين أعضاء هذه الجماعة في الدفاع عن نظامها العام القمع ordre public) (répressif من خلال مبدأ الاختصاص العالمي، الذي تمارسه المحاكم الوطنية كآلية فعالة وظيفتها تتجاوز حدود العقاب في حد ذاته إلى الحماية من تكرار سواء الجرائم الدولية التي تشكل بطبيعتها تهديدا م مساسا بالمصالح الخاصة والأساسية للجماعة الدولية أو الجرائم التي تصبح ذات طبيعة دولية عن طريق إضفاء صفة العلمية عليها (tionaliséinterna) بعد تحقق عوامل الارتباط بأكثر من دولة [2] فالجريمة الدولية بطبيعتها قد تمس مصالح دولة واحدة فقط مثل جرائم الإبادة التي لا توزع عناصر تكوينها على أكثر من دولة بحيث لا

1- حول جسامة الجرائم ضد الإنسانية -أنظر : عبد القادر البقيرات، مرجع سابق، ص ص 142-146.

2 - J.VERHOEVEN, Vers un ordre répressif universel quelques observation, A.F.D.I.1999 P.56

يتعدى نطاقها الإقليمي حدود هذه الدولة [1]، إلا انه وبالنظر إلى الخطوة الاستثنائية التي تتضمنها هذه الجريمة والتي يمكن استنباطها من خلال عدة مؤشرات لاسيما منها عدد الضحايا والوسائل المستعملة في ارتكابها تجعلها قابلة وخاضعة لنظام القمع العالمي، وإذا نظرنا إلى المصلحة المعنوية أو المادية المنتهكة نتيجة لهذه الجرائم(جرائم الإرهاب، جرائم القانون الدولي الإنساني ...الخ)، أو إلى الأذى الذي تلحقه هذه الجرائم بالشعور الإنساني المشترك بين جميع الأشخاص ودون الخوض في الاتجاهات الفقهية التي تناقش الطبيعة القانونية لهذه الجرائم كونها جرائم ضد قانون الشعوب أو جرائم ضد المبادئ العامة، فإننا نقول أن النطاق الموضوعي لممارسة مبدأ الاختصاص العالمي يخضع للإطار العام المنظم للجماعة الدولية، وبالأخص ميثاق الأمم المتحدة وعلى وجه التحديد المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، أي بالرجوع إلى مصادر القاعدة الدولية بدءا بالعرف الدولي المنشئ لقواعد دولية جديدة خاصة بقمع بعض الفئات من الجرائم الدولية مثل جريمة القرصنة البحرية، وكذا الاتفاقيات الدولية التي حددت مختلف الجرائم الدولية الخاضعة لمبدأ الولاية العالمية للمحاكم الجنائية الوطنية، ثم تأتي باقي المصادر الأخرى، من هنا نقول أن القانون الجنائي الدولي واضح في ما يخص مسالة الجرائم الدولية الخاضعة للولاية العالمية للقضاء الجنائي الوطني وهو ما أكدت بعض الأحكام الجنائية الصادرة عن المحاكم الداخلية .

---

[1]– نفس المرجع ص 67

ففي قضية الملازم الأول في الدرك الملكي لجمهورية المجر " أمير فينتا " Imre Finta الذي كان مكلفا بمكتب التحقيقات " بزيغد Szeged " بالمجر أثناء الحرب العالمية الثانية، أين قام المتهم باختطاف حوالي 8617 يهودي، وتجريدهم من ممتلكاتهم، وتحويلهم إلى المعتقلات، وبعد الحرب العالمية أقام المتهم بكندا وحصل على الجنسية الكندية، وفي سنة 1988 اتهمه -إمير فينتا – بارتكابه بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، غير أن محكمة الدرجة الأولى براءته، كما أيد مجلس الاستئناف حكم المحكمة الابتدائية وبتاريخ 24 مارس 1994 [1] وبعد أن أقام الضحايا طعنا بالنقض ضد قرار مجلس الاستئناف مؤسسا على مخالفة قرار المجلس لأحكام الدستور الكندي لا سيما منها " مبدأ العدالة الأساسية " الوارد في المادة 7 من الدستور، أصدرت المحكمة العليا الكندية قرارا أهم ما جاء فيه حول اختصاص المحاكم الكندية المقطع التالي : " تختص المحاكم الكندية بمحاكمة الأشخاص الذين يعيشون في كندا عن الجرائم التي يكونوا قد ارتكبوها في بلد أجنبي إذا ما توفرت الشروط المحددة في الفقرة 7 (3. 71) وأهم شرط تضمنته هذه الفقرة في قضية الحال هو أن تكون الجريمة المتابع بها المتهم تشكل جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية (...)"، كما أضافت المحكمة العليا أن : " الحكم المتعلق بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية يشكل استثناءا للقاعدة العامة الخاصة بالبعد الإقليمي للقانون الجنائي".

[1] - Arrêt du 24 mars 1994 , disponible sur Internet, http://www.unontreal.ca

2-الوجود الاختياري للمتهم على إقليم دولة :

أن وجود المتهم على إقليم الدولة يعد شرطا أساسيا لممارسة مبدأ الاختصاص العالمي، ومن ثم يجب إقصاء فكرة المحاكمة في غياب المتهم (procès par défaut) من قبل عدة دول ارتكبت الجريمة خارج حدودها ولا تربطها بالجريمة أية رابطة فعلية او قانونية [1].

ففي حالة تواجد متهم بارتكاب جريمة خاضعة لتطبيق مبدأ الاختصاص العالمي، فان ممارسة قاضي مكان القبض عليه لاختصاصه الجنائي يجد تبريره مثله مثل اختصاص قاضي مكان ارتكاب الجريمة في الضجة والهلع والذعر الذي يحدثه هذا التواجد وهو بذالك يشكل امتداد لاختصاص قاضي مكان ارتكاب الجريمة، ذلك أن الاختصاصيين قائمين على اعتبارات المنفعة والمصلحة الاجتماعية [2]

إن الوجود الاختياري للمتهم بارتكاب جريمة دولية على إقليم دولة مكان القبض عليه هو معيار الربط الذي تقوم عليه الولاية القضائية للمحاكم الوطنية استنادا لمبدأ الاختصاص العالمي[3]، وهو شرط أساسي مناجل مباشرة

-انظر الفقرة الثالثة (ب) من اللائحة الصادرة عن اللجنة السابعة عشر التابعة لمعهد القانون الدولي حول الاختصاص العالمي في المادة الجزائية في مواجهة جريمة الإبادة،الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب، دورة كراكوفي 2005 [1]

[2]- H. DONNEDIEU DE VABRES , le système de la répression universelle ses origines historique , ses formes contemporains .op,cit.p536 .

[3]- F.BIGUMA NICOLAS, la reconnaissance conventionnelle de la compétence universelle des tribunaux internes a l'égard de certains crimes et délits, op.cit ,p.18

الإجراءات القضائية من متابعة وتحريات وتحقيقات ومحاكمات[1] ويجب ان يكون المتهم على إقليم دولة طوعيا، وذلك تفاديا للطعن في اختصاص الدولة القضائي بسبب عدم احترام الإجراءات المتبعة في مجال تسليم المتهمين أو القبض عليهم أو حبسهم، وهو ما عبر عنه الفقيه "جروسيوس" بعدم جواز إرسال أعوان تابعين لدولة ما إلى دولة أخرى من أجل خطف المتهمين بارتكاب الجريمة، كما فعلت إسرائيل في قضية ايخمان .

وقد أكدت جل الاتفاقيات الدولية التي تعترف بمبدأ العالمية على شرط تواجد المتهم على إقليم الدولة كي تتمكن من ممارسة ولايتها القضائية طبقا لمبدأ العالمية، غير أنها استعملت في هذا إطار مصطلحات مختلفة فيما يخص شرط وجود المتهم على إقليم دولة ما، فمثلا المادة السابعة من اتفاقية قمع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بما فيهم الأعوان الدبلوماسيين استعملت مصطلح "وجود المتهم (présence) حيث تنص على أن الدولة الطرف التي يتواجد على إقليمها المتهم بارتكاب الجريمة، إذا لم تقم بتسليمه، تحيل القضية دون أي استثناء ودون تأخير غير مبرر، على سلطتها المختصة لمباشرة الدعوى العمومية، طبقا للإجراءات الواردة في تشريع هذه الدولة، كما تستعمل اتفاقيات أخرى مصطلح اكتشاف المتهم (découvert) على إقليمها، مثل المادة 07 من اتفاقية مونتريال حول الاستيلاء غير المشروع على الطائرات لسنة 1971، التي تنص على : "الدولة المتعاقدة التي تم اكتشاف المتهم على إقليمها بارتكاب جريمة ما، إذا لم تقم بتسليم هذا الأخير، تحيل

[1] - H.DONNEDIEU DE VABRES, pour quels délits convient –il d'admettre la compétence universelle ? R.I.D.P1932, p315

القضية دون أي استثناء وسواء ارتكبت الجريمة على إقليمها او لا، على سلطاتها المختصة لمباشرة الدعوى العمومية وعلى هذه السلطات اتخاذ قرارها ضمن نفس الشروط كما لو ان الجريمة من جرائم القانون المقارن لها طابع جسيم طبقا لقوانين هذه الدولة ".

وبغض النظر عن اختلاف مصطلحات نصوص الاتفاقيات الدولية فيما يخص شرط وجود المتهم على إقليم الدولة، لأنها تؤدي نفس المعنى ذلك انه حتى يمكن توقيف المتهم المتواجد على إقليم دولة معينة يجب أولا اكتشافه وعرفة مكان تواجده [1]، فانه لا يمكن لأية دولة توقيف أو متابعة ومحاكمة متهم بارتكاب جريمة دولية على أساس مبدأ الاختصاص العلمي إلا بوجوده الفعلي والإرادي على إقليمها، لذلك فقد قيدت غالبية التشريعات الجنائية الوطنية ممارسة مبدأ العلمية بشروط وضوابط محددة لانعقاد الاختصاص الجنائي العلمي للقضاء الوطني، تربط بين المتهم والدولة التي ينعقد الاختصاص لقضائها، أهمها وجود مرتكب الجريمة في إقليم الدولة [2] فيكون الاختصاص العالمي في هذه الحالة اختصاصا مقيدا وهو ما اسماه البعض بالاختصاص العالمي المشروط [3] فينعقد الاختصاص القضائي الجنائي للقاضي الداخلي في هذه الحالة استنادا إلى وجود رابطة فعلية تتمثل في ضبط المتهم على إقليم دولة القاضي، ومن أهم التشريعات التي نصت على ضرورة توافر وجود شرط وجود المتهم لممارسة الاختصاص العالمي، قانون الإجراءات الجنائية

[1] - C.LOMBOIS ? De la compassion territorial, R SC ? 1995, 1995 pp399-403
[2] - E .DAVID, la compétence universelle en droit belge Annales de droit de Louvain, vol 46, 2004-2 op.cit, p.86
[3] - M.HENZLIN le principe

الفرنسي (المادة 1/689– 2/689)، القانون الألماني، وقانون التحقيق الجنائي البلجيكي.

غير انه وإذا كان القضاء الألماني يأخذ بالتفسير الضيق لوجود المتهم بإقليم الدولة، أي إقامة المتهم في إقليم الدولة لفترة بسيطة على الأقل بعد ارتكاب الجريمة، ومن ذلك أن يتم القبض على المتهم مقيما باختياره في ألمانيا منذ عدة شهور ويتخذها مركزا لحياته،فان هناك أيضا نظما قانونية داخلية أخرى تأخذ بالمعنى الواسع لشرط وجود المتهم على إقليم الدولة والذي يعني الاكتفاء بوجود المتهم على إقليم الدولة ولو كان بصفة عابرة، ولا يشترط توافر روابط معينة تربط المتهم بالدولة المشرع الفرنسي بوجود المتهم على الإقليم الفرنسي كشرط لانعقاد الاختصاص الجنائي للمحاكم الفرنسية طبقا لمبدأ العالمية [1] ولا عبرة بعد ذلك بطريقة دخول المتهم إلى إقليم الدولة فيستوي أن يكون دخوله متوافقا مع القانون الداخلي او بطريقة غير مشروعة، كما انه لا أهمية أن يكون استمرار وجود المتهم في إقليم الدولة مخالفا لقانونها الداخلي بعد أن كان موجودا بصفة شرعية داخل الدولة، وتطبيقا لذلك فقد أيدت محكمة النقض الفرنسية قرار غرفة التحقيق بمحكمة استئناف نيم بتاريخ 8 جويلية 2002 [2] القاضي بإحالة المتهم ELX-X الذي يحمل الجنسية الموريتانية الموجود على الإقليم الفرنسي تطبيقا لنص المادتين 1/689 و2/689 على محكمة الجنايات لارتكابه جرائم تعذيب ضد موريتانيين. وهو ما أكدته أيضا

[1] - M.BENILLOUCHE, droit français , In juridictions nationales et crimes internationaux, Puf , Paris , op.cit,p.182.

[2] - Cour d'appel de Nimes , ch .instr 2002 recueil Dalloz 2004 ;

غرفة الاتهام الرابعة لدى مجلس قضاء باريس في قضية جافور وأخربن "Javor et autre التي تعود وقائعها إلى تاريخ 20 جويلية 1993 اين قام كل من , softic, et elvir javor, kasim meno muydzic, softic , senada munib kusurou, [1] أين قدم المشتكون في القضية المذكورة أعلاه طعن بالنقض أمام محكمة النقض الفرنسية ضد قرار غرفة الاتهام الرابعة لمجلس قضاء باريس الصادر في 24 نوفمبر 1994 بعدم اختصاص قاضي التحقيق لدى محكمة باريس في نظر الشكوى التي تقدم بها ضحايا جرائم التعذيب والإبادة وجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية، وبعد دراسة الغرفة الجزائية لمحكمة النقض الفرنسية المرفوع من طرف الضحايا، أصدرت قرارا برفض الطعن من بين ما جاء فيه : " حيث رأت الغرفة الجزائية أنه يشترط لإقامة اختصاص قاضي التحقيق استنادا إلى المادتين 689-1 و689-2 من قانون الإجراءات الجزائية وجود عامل مادي وموضوعي للربط (critère de rattachement) والمتعلق بوجود المتهم على الإقليم الفرنسي، في حين انه وحسب قرار غرفة الاتهام الرابعة لمجلس قضاء باريس فإن المشتكون لم يقدموا أي دليل على وجود المشتكي منهم بفرنسا مما يتعين رفض الطعن بالنقض ومن ثم تأييد قرار غرفة الاتهام الصادر بتاريخ 1994/11/24 وحيث أن الطعن بالنقض مبني على أساس قانون 1995/01/02 المعدل والمتمم للقانون الفرنسي للائحة مجلس الأمن الدولي رقم 827 الخاصة بمحاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني المرتكبة على إقليم يوغوسلافيا ابتداء

[1] - G. GUIILLAUME , le terrorisme et droit international, op.cit, p.369.

من تاريخ 1991/01/01 والمنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من القانون المذكور أعلاه، فإن المحاكم الفرنسية لا يمكنها متابعة ومحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم دولية على مبدأ الاختصاص العالمي إلا إذا تحقق تواجد المتهمين أو شركائهم في ارتكاب الجرائم المذكورة ف قانون 01/05 على الإقليم الفرنسي، وأن تواجد الضحايا وحدهم على الإقليم الفرنسي لا يكفي لمباشرة وتحريك الدعوى العمومية .وحيث أنه وفي قضية الحال فإن عدم اكتشاف المتهمين أو شركائهم في ارتكاب الانتهاكات الدولية الخطيرة لقوانين وأعراف الحرب، الإبادة والانتهاكات الخطيرة لاتفاقيات جنيف، والجرائم ضد الإنسانية على الإقليم الفرنسي، يجعل القاضي الجزائي الفرنسي غير مختص، مما يتعين معه كذلك رفض الطعن بالنقض [1] " وقد تم تأكيد شرط وجود المتهم على إقليم الدولة لاحقا في قرار الغرفة الجنائية لمجلس قضاء باريس في 1998/01/08 [2]، وهو ما يعني وجوب وجود المتهم وسواء كان فاعلا أو شريكا في الجريمة بإقليم الدولة هذا من جهة، وإمكانية محاكمة الشركاء دون الفاعلين حال وجودهم في الإقليم الفرنسي عن الجرائم محل الاختصاص العالمي من جهة أخرى.

3- عدم تسليم المتهم :

إن اختصاص القضاء الداخلي بمحاكمة المجرمين طبقا لمبدأ الاختصاص العالمي لا ينعقد إلا في حالة رفض الدولة التي يتواجد على إقليمها

[1] - Cass., Crim, 26 mars 1996, bull , crim, N° 132, pp 381-382

[2] - Cass., Crim 6 janvier 1998,X 96-8 .496 (proc.gen.CA Nime Et Autres) cassation de CA NIME 20/03/1996 (ch.acc) ; Cassation de CA Nime .1er Avril 1996 (Ch.Acc)

المتهم تسليمه إلى أية دولة أخرى تطالب به أو إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إلى أية محكمة جنائية أخرى [1]، ومن ثم كانت قاعدة تسليم المتهم أو محاكمته في حالة عدم التسليم تعد عاملا مهما لضمان فعالية إجراءات الردع من خلال التعاون والتنسيق بين الدول في محاربة الجرائم الدولية الخطيرة .

ويقصد بالتسليم كإجراء سيادي تقوم بموجبه دولة ذات سيادة بقبول تسليم شخص متواجد على إقليمها إلى دولة أخرى (الدولة الطالبة) من أجل تمكين هذه الأخيرة من محاكمة الشخص محل الطلب، أو معاقبته في حالة محاكمته و إدانته، و" التسليم " عبارة عن وسيلة أو إجراء لتمكين دولة مكان ارتكاب الجريمة، أو دولة جنسية المتهم بارتكاب الجريمة من عقد اختصاصها القضائي بصفة أساسية في نظر الجريمة و من ثم يجب تسليم المتهم إلى هذه الدولة في حالة وجود طلب بالتسليم من أجل السير الحسن للعدالة [2] .

ويعتبر رفض الدولة التي يتواجد على إقليمها المتهم تسليمه إلى دولة أخرى معينة بمتابعته شرطا لممارسة المتابعات والمحاكمات الجنائية طبقا لمبدأ العالمية من طرف دولة مكان القبض عله، وقد ربطت اتفاقية لاهاي لسنة

---

[1] -« principes de Bruxelles » ,in, « Lutter contre l'impunité » , acte du colloque tenu a Bruxelles, du 11 au 13 mars 2002 ,Bruylant, Bruxelles , 2002 , principe 14/3. p.124

[2] - FNICOLAS BIGUMA, la reconnaissance conventionnelle de la compétence universelle des tribunaux internes à l'égard de certains crimes et délits ,op.cit pp.142-143.

انظر في هذا الإطار أيضا : الفقرة الثالثة ج–د) من اللائحة الصادرة عن اللجنة السابعة عشر التابعة لمعهد القانون الدولي حول الاختصاص العالمي في المادة الجزائية في مواجهة جريمة الإبادة، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب، دورة كراكوفي المتبناة في 26 أوت 2005,

1971 حول الاستيلاء الغير المشروع على الطائرات اختصاص دولة مكان تواجد المتهم بشرط عدم تسليمه إلى دولة إلى دولة معينة دون أن تمنح الأولوية للتسليم على المحاكمة، و قد اعتمدت غالبية اتفاقيات المكرسة لمبدأ الاختصاص العالمي هذه التقنية، أي التزام الدولة التي يتواجد على إقليمها المتهم بمحاكمته أو على الأقل متابعته جزئيا في حالة عدم تسليمه إلى دولة أخرى معينة، و عليه ففي حالة عدم وجود أي طلب بالتسليم من دولة معينة، فإنه يقع على الدولة التي يتواجد على إقليمها المتهم واجب القيام بالإجراءات اللازمة دون تأخير من أجل إحالته على سلطاتها المختصة لمحاكمته و معاقبته في حالة إدانته، أو على الأقل البحث عن دولة ترغب في محاكمته [1]. وعليه يقع على عاتق الدولة التي يتواجد على إقليمها متهم بإحدى الجرائم محل الاختصاص العالمي التزاما أوليا باتخاذ إجراءات البحث و التحري وضمان القبض عليه و التحقيق معه، حتى و لو لم تقدم أي دولة مختصة بطلب التسليم، و هذا تحقيقا لإغراض و الهداف الاتفاقيات الدولية المتمثل في معاقبة أو على الأقل محاكمة المجرمين الدوليين مهما كانت جنسيتهم و مهما كان مكان ارتكاب جرائمهم.

والملاحظ على الممارسة الاتفاقية مبدأ الاختصاص العالمي أنها في تطور مستمر ودائم، إذ أن هناك من الاتفاقيات الدولية المكرسة لمبدأ الاختصاص العالمي خاصة تلك المبرمة قبل الحرب العالمية الثانية قد ربطت مسالة محاكمة المجرم من طرف دولة مكان القبض عليه بوجود طلب بالتسليم

[1]- M.HENZELIN, op.cit, p.330

من دولة متعاقدة أخرى ورفض الدولة المطلوبة تسليم هذا المجرم [1] وفي تطور لممارسة الاتفاقية المتعلقة بمبدأ الاختصاص العالمي قد جاءت اتفاقية جنيف الأربعة المؤرخة في 1949/08/12 بمبدأ الاختصاص العالمي الغير المشروط الذي يقع على عاتق الدول المتعاقدة والمتمثل في البحث عن المتهمين و محاكمتهم، مع إمكانية منحهم إلى دولة أخرى متعاقدة ترغب في محاكمتهم نظرا لتوفر الأدلة الكافية لديها، حيث ان أحكام الاتفاقيات الدولية المكرسة لمبدأ مبدأ الاختصاص العالمي و المبرمة بعد الحرب العالمي الثانية لم تأت باية شروط خاصة بالتسليم الذي يبقى إجراءا اختياريا، و بعبارة أخرى فان للدولة التي يتواجد على إقليمها المتهم حرية الاختيار بين تسليمه إلى أية دولة معينة أو محاكمته حسب ما تراه مناسبا ودون التقيد بأية أولوية بين التسليم و المحاكمة.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول التي لها حق طلب تسليم المتهم طبقا لقاعدة التسليم أو المحاكمة هي تلك التي لها اختصاصا قضائيا وفقا للمعايير القضائية المعروفة، ويعد هذا أمرا منطقيا من احل الإدارة الحسنة للعدالة من حيث محاكمة المتهم من طرف الدولة التي ارتكبت على إقليمها الجريمة أو الدولة صاحبة الاختصاص القضائي القائم على مبدأ الشخصية، أو الدولة التي تضررت مصالحها أو أمنها الوطني من الجريمة، إذا فجميع هذه الدول لها حق طلب تسليم المتهم من اجل محاكمته، و في حالة وجود عدة طلبات بالتسليم من طرف الدول، فإنه يجب على الدولة التي تقبض على المتهم – إذا فضلت

[1] - convention de Genève du 20 avril 1929 pour la répression du faux monnayage ; R.T.S.N

تسليمه على محاكمته لأن الاتفاقيات الدولية لم تضع أي نظام أولوية بين التسليم والمحاكمة – مراعاة مختلف الظروف من اجل التوصل إلى حل للمسالة من خلال الاستشارة والحوار بين الدول المعنية، مع الأخذ بعين الاعتبار خطورة الأفعال المرتكبة، مكان ارتكابها، مكان إقامة الضحايا، جنسية المتهم و مدى التزام الدولة الطالبة بمبادئ المحاكمة العادلة [1] .

وتجدر الملاحظة إلى أن جميع الاتفاقيات الدولية التي تعترف مبدأ الاختصاص العالمي لم تضع أي نظام أولوية في اختيار الدولة التي يمكن أن يسلم لها المتهم باستثناء اتفاقية روما المؤرخة في 1988/03/10 المتعلقة بقمع الأفعال غير المشروعة ضد سلامة الملاحة البحرية التي حثت الدولة يتواجد على إقليمها المتهم بمراعاة بعض الظروف والاعتبارات دون أن تفرض أي نظام ملزم يحل مسالة تنافس الاختصاصات القضائية الجنائية حيث تنص في مادتها الحادي عشر فقرة 05 على: " أنه في حالة تعدد طلبات التسليم فإن الدولة التي يتواجد على إقليمها المتهم عليها أن تراعي عند تسليم المتهم مصالح و مسؤوليات الدولة الطرف اتجاه الباخرة المتضررة أثناء ارتكبا الفعل" هذا من جهة، ومن جهة أخرى،فإن الاتفاقيات الدولية المكرسة لمبدأ العالمية لم تأت بأي التزام قطعي على عاتق الدولة التي تقبض على المتهم بتسليمه إلى دولة أخرى،لكن وبالرغم من عدم وجود أولوية في تسليم المتهم الى دولة معينة، وبالرغم من أن التسليم غير ملزم للدولة،إلا أن التكريس الفعال لمبدأ

[1] - voir les principes de Bruxelles contre l'impunité et pour la justice international, in « lutter contre l'impunité »,acte de colloque tenu à Bruxelles , du 11 au 13 mars 2002 suivi des principes de Bruxelles contre l'impunité pour la justice international, voir : principe 14 et 15.16 op.cit, p.124.

العقاب والسير الحسن للعدالة كفيلان بإعطاء الأفضلية لدولة مكان ارتكاب الجريمة.

4- شرط ازدواجية التجريم:

لقد أضافت بعض التشريعات الوطنية شرطا آخر لممارسة مبدأ الاختصاص العالمي يتعلق بازدواجية التجريم الذي يعني، أن الجرائم التي يحاكم المتهم بارتكابها يجب أن ينص عليها في النظام القانون لدولة مكان ارتكابها (locus delicti commissi) رغم المشاكل التي تطرحها مسألة تفسير هذا الشرط من خلال أحكام القضاء الوطني التي تعبر عن غياب مفهوم محدد وموحد لشرط ازدواجية التجريم، إلا أن هناك بعض الدول تفرض شرط ازدواجية التجريم لتسليم المتهم إلى دولة مكان ارتكاب الجريمة، منها القانون السويسري، إذ نصت المادة 06 مكرر من قانون العقوبات على سريان قانون العقوبات على كل من ارتكب جناية أو جنحة التي تلتزم الفدرالية بموجب اتفاقية دولية ملاحقة مرتكبيها، إذا كان الفعل معاقبا عليه أيضا في الدولة التي ارتكب فيها الفعل، و إذا كان الفاعل موجودا في سويسرا و لم يتم تسليمه إلى الخارج "، وتستثني هذه القاعدة جرائم الحرب .

وقد أكدت الممارسة الدولة على هذا الشرط في قضية أبو داود العقل المدبر للعمليات العسكرية التي استهدفت الرياضيين الإسرائيليين خلال الألعاب الاولمبية التي جرت في ميونخ بألمانيا [1] ة فلقد تقدمت كل من إسرائيل وحكومة ألمانيا إلى فرنسا بطلب تسليم المتهم أبو داود استنادا إلى اتفاقية

[1] -Affaire reproduit ,A.F.D.I.1976, (22), p. 963-946 v aussi R.G.D.I.P 1976 (81) pp.1213-1220

التسليم المبرمة بين إسرائيل وفرنسا بتاريخ 12 نوفمبر 1958 ة واتفاقية التسليم المبرمة بين فرنسا وحكومة ألمانيا الشرقية سابقا بتاريخ 29 نوفمبر1951 . وبموجب قرارين[1] صادرين عن مجلس قضاء باريس بتاريخ 11 جانفي 1977 رفضت الحكومة الفرنسية تسليم المتهم أبو داود إلى إسرائيل وإلى حكومة ألمانيا الشرقية التي طالبت ذلك و يتعلق القرار الأول الصادر عن مجلس قضاء باريس بالمسائل الإجرائية الخاصة بالتسليم، أما القرار الثاني الخاص بالمتابعات الإسرائيلية فإنه تضمن المسائل الموضوعية المتصلة بالتسليم وقد استند مجلس قضاء باريس في قراره الثاني القاضي برفضه طلب إسرائيل بالتسليم المتهم رغم وجود اتفاقية بين الحكومتين إلى عدم تجريم الفعل المرتكب من المتهم من طرف قانون دولة تسجيل الطائرة للنص المادة 121-8 من قانون الطيران المدني الفرنسي [2]، وقد جاء في حيثيات القرار أن رفض تسليم المتهم أبو داود في سنة 1972، أي سنة ارتكاب الأفعال المتهم بها راجع إلى عدم الاختصاص النوعي للمحاكم الفرنسية في نظر الجرائم المرتكبة خارج الإقليم الفرنسي من طرف أجانب ضد أجانب، إذ وبالرغم من التعديلات التي حصلت على قانون العقوبات الفرنسي بموجب القانون رقم 74 /624 الصادر بتاريخ 11 جويلية 1974 الذي أدرج ضمن الاختصاص الموضوعي

[1]- Cour d'appel de paris, arrêt du 11 janvier 1971 . Reproduit in A.F.D.I, 1977 (22), pp.936-946, v aussi ,R.G.D.I.P. 1977 ,pp.1213-1220

[2] - C.OMBOIS , Commentaire de l'avant- projet définitif de révision de code pénal (1978) , R.L.D.P,1980 , N° 307, cité par –A.HEUT, KOERING- JOULIN, Droit pénal international;compétence des tribunaux répressifs français et de loi pénal française, J.CL.DR.INT, 1991 fasc.403-10et 03-20,p.19.

للمحاكم الفرنسية الجرائم المرتكبة خارج الإقليم الفرنسي من طرف أجانب، إلا انه لا ينطبق على قضية الحال طبقا لقاعدة عدم رجعية القانون .

أما فيما يخص الطلب بالتسليم المقدم من طرف إسرائيل من اجل مباشرة المتابعات الجنائية ضد أبو داود،فإنه يوجد في هذه الحالة قانونين ينضمان التسليم هما الاتفاقية الفرنسية الاسرائلية من جهة والقانون الفرنسي للتسليم الصادر بتاريخ 10 مارس 1927 من جهة ثانية، حيث تنص المادة الأولى من قانون التسليم أنه في حالة وجود اتفاقية بالتسليم فإن القانون الحالي يطبق فقط على المسائل التي لم تعالجها الاتفاقية .

وحيث أنه و طبقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من قانون التسليم فإن شرط ازدواجية التجريم في القانون الفرنسي بالنسبة للأفعال المتهم بها أبو داود أثناء ارتكابها لم يتحقق مما أدى بالمجلس القضائي لباريس إلى رفض تسليم المتهم إلى إسرائيل .

وفي قضية جون ديميانوك [1] (demjanjuk)،الذي كان يقيم بالولايات المتحدة الأمريكية، بعدما تحصل على جنسيتها في سنة 1958، وجهت له محكمة أمريكية اتهامات بارتكاب جرائم حرب أثناء الحرب العالمية الثانية تتمثل في ارتكابه لجرائم قتل في حق اليهود، حيث قامت إسرائيل بتقديم طلب بالى الولايات المتحدة بتسليم ديميانوك بارتكاب أثناء الحرب العالمية الثانية لجرائم قتل واسعة في حق اليهود، كيفت على أنها جرائم ضد الإنسانية .

---

[1] – راجع قضية ديميانوك على الموقع :
http://www.babnet.net/cadredetail.asp?id=880

وبتاريخ 31 أكتوبر 1985 صدر قرار عن مجلس قضاء يجيز فيه تسليم ديميانوك، ومن بين الدفوع التي قدمها المتهم أمام المجلس، الدفع المتعلق بعدم إمكانية قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتسليمه إلى إسرائيل،ذلك أن اتفاقية التسليم المبرمة بينهما تنص على أنه بالنسبة للجرائم المرتكبة خارج إقليم الدولة المطلوب منها، فإنه لا يجوز تسليم المتهم إلا في حالة وجود نص قانوني في الدولة الطالبة يجرم نفس الأفعال المطلوب التسليم من أجلها في إطار نفس الظروف.

خامسا/ خصائص مبدأ الاختصاص العالمي:

1/ الطابع الاختياري لمبدأ الاختصاص العالمي :

إن القول بأن دولة ما مختصة قضائيا هو تأكيد بان لها سلطة الفعل أو الترك، ومن ثم فعندما يعترف القانون الدولي بمبدأ الاختصاص العالمي للدول، هذا يدل أن لهذه الأخيرة الحق في ممارسة المتابعات والمحاكمات الجنائية على أساس هذا المبدأ في واجهة بعض الجرائم والتي من المفروض أنها غير مختصة في نظرها [1] طبقا لمبادئ الاختصاص القضائي الكلاسيكية (مبدأ الإقليمية،مبدأ الشخصية) بسبب عدم وجود أي علاقة بها،و بعبارة أخرى عندما تكون دولة مختصة طبقا لمبدأ الاختصاص العالمي في محاكمة أو بالأحرى متابعة متهم بارتكاب جريمة خطيرة، فإن الأمر وكقاعدة عامة حتى يثبت العكس يتعلق باختصاص عالمي مسموح أو اختياري permissive ou

[1] -B.STERN .la compétence universelle en France : le cas des crimes commis en ex- Yougoslavie et en Rwanda, GYBIL, (1997), vol 40,op.cit.p.737.

facultative، حتى وإن كان مبدأ الاختصاص العالمي ناتج عن قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي فمثلا : مبدأ الاختصاص العالمي فيما يخص جريمة القرصنة البحرية كما هي في القانون العرفي تسمح لدولة بممارسة اختصاصها القضائي في مواجهة أعمال القرصنة المرتكبة من قبل أشخاص متواجدين على إقليمها، حيث انه تم تقنين هذه القاعدة والتي أصبحت بعد ذلك قاعدة اتفاقية فيما بين الدول العضو في اتفاقية مونتيغوبي لسنة 1982 حول قانون البحار والتي كرست في المادة 105 المبدأ العرفي و ذلك بالنص على أن " جميع الدول يمكنها متابعة و محاكمة مرتكب جريمة القرصنة البحرية " ... "tout état peut إذ و رغم أن مبدأ الاختصاص العالمي قد تم تكريسه عرفيا فيما يخص جريمة القرصنة البحرية حيث يسمح بموجبه لجميع الدول متابعة و محاكمة المتهم بارتكابها على أساس هذا المبدأ غلا أن ذلك لا يعني وجود التزام قطعي في مواجهة جميع الدول،بل بالعكس فإن القانون الدولي يعترف بالدول بحق اختياري في مباشرة المتابعات الجنائية،و لم يفرض عليها التزاما مطلقا و هو ما تؤكده عبارة "tout état peut " الواردة في نص المادة 105 من اتفاقية مونتيغوبي لسنة 1982،كما تم تبني هذا النموذج أو التقنية في بعض الحالات التي تم فيها الاعتراف بمبدأ الاختصاص بموجب اتفاقية دولية دون أن يكون قد سبق أن كرسه عرف دولي ومن ثم وطبقا لمبدأ الأثر النسبي للاتفاقيات الدولية فإن ممارسة مبدآ الاختصاص العالمي يكون من طرف الدول المتعاقدة فقط كقاعدة عامة إلا في حالة توسيع نطاق أو مجال ممارسة هذا المبدأ لجميع لدول بموجب عرف دولي لاحق فيما يخص الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية

الدولية، حيث أن المادة 05 من اتفاقية التمييز العنصري مثلا واضحة في هذا المجال إذ تنص على أن : " الأشخاص المتهمين بالأفعال المنصوص عليها في المادة 02 من الاتفاقية يمكن أن تحاكم من طرف محكمة مختصة لأي دولة عضو في الاتفاقية، التي يمكن أن يكون لها اختصاص على هؤلاء الأشخاص أو من طرف محكمة جنائية دولية التي تكون مختصة في مواجهة الدول الأطراف التي قبلت اختصاصها"، غير أن القانون الدولي قد أورد بعض الاستثناءات على قاعدة حرية ممارسة الاختصاص القضائي في بعض الحالات الخاصة.

2/ الطابع الإلزامي لمبدأ الاختصاص العالمي:

يمكن تقسيم مبدأ الاختصاص العالمي الملزم إلى قسمين :

أ / الاختصاص العالمي الإلزامي المشروط:

Compétence universelle obligatoire conditionnelle

يعني مبدأ الاختصاص العالمي الإلزامي المشروط واجب أي دولة يتواجد على إقليمها المتهم بارتكاب الجريمة بمحاكمته، أو على الأقل مباشرة المتابعات في حالة عدم تسليمه، إذ أن الصفة الإلزامية لمبدأ الاختصاص العالمي متوقفة على شرط غياب التسليم [1] .

ومن أمثلة ذلك ما نصت عليه المادة 05 من اتفاقية مناهضة التعذيب لسنة1984 والتي نصت على مجموعة من أسس معايير الاختصاص القضائي: مبدأ الإقليمية، مبدأ الشخصية في الفقرة الأولى، كما نصت في الفقرة الثانية في

[1] - G.GUIILLAUME, Terrorisme et droit international, op.cit.p.351.

نفس المادة على مبدأ الاختصاص العالمي " على جميع الدول الأعضاء يجب عليها اتخاذ الإجراءات الضرورية لانعقاد اختصاصها بغرض متابعة المخالفات المشار إليها أعلاه في حالة وجود المتهم على إقليم تابع من ولايتها ولم تقم بتسليمه إلى دولة من الدول المذكورة في المادة 1/5 "، وبالتالي فهناك التزام أولي على عاتق الدولة الأعضاء في الاتفاقية وهو التزام بالتشريع، أي إدماج مبدأ الاختصاص العالمي ضمن النظام القانوني الداخلي للدولة، وقد تم تكريس هذا الالتزام لأول مرة في اتفاقية 1970/12/16 الخاصة بقمع الاختطاف الغير مشروع للطائرات [1] إذ نصت الفقرة 02 من المادة الرابعة على انه : "يجب على جميع الدول المتعاقدة أن تتخذ الإجراءات الضرورية اللازمة لتقرير ولايتها القضائية على الجريمة في حالة ما أذا :

- كان المتهم موجودا على إقليمها .
- و أن هذه الدولة لم تقم بتسليمه إلى دولة من دولة المتمسكة بإقامة ولايتها القضائية طبقا للاتفاقية ". وقد تبنت غالبية الاتفاقيات الدولية اللاحقة والمكرسة لمبدأ العالمية هذه التقنية، والتي بموجبها يضع القانون الدولي التزام على عاتق الدول بتقرير مبدأ الاختصاص العالمي في نظمها الداخلية .

وقد كانت أولى المبادرات على المستوى الدولي لتكريس مبدأ اختصاص عالمي حقيقي خلال مؤتمر جنيف في افريل 1929 بتبني اتفاقية جنيف حول تزوير النقود، نظرا لخطورة هذه الجريمة وما ينجر عنها من أضرار وخسائر

[1] - G.GUIILLAUME, La compétence universelle formes anciennes et nouvelles " op,cit,p.33

مادية فادحة للجماعة الدولية بحيث أن أي مساس بعملة ما خاصة العملات الأكثر تداولا فان ذلك يؤدي إلى المساس الاقتصاد العالمي ككل مما يعني وجود مصلحة مشتركة للجماعة الدولية في حماية العملات الوطنية من التزوير تم اعتماد مبدأ الاختصاص العالمي في قمع هذه الجريمة إذ نصت المادة 09 من الاتفاقية على أحكام قضائية لها امتدادات خارج إقليم الدولة الوطنية كما يلي: " الأجانب الذين يرتكبون في الخارج الأفعال المنصوص عليها في المادة 03 أعلاه و الذين يتواجدون على إقليم دولة يسمح قانونها كقاعدة عامة متابعة الجرائم المرتكبة في الخارج – يجب أن يعاقبوا بنفس الكيفية كما لو أن الفعل ارتكب على إقليم هذه الدولة .

وأكثر من هذا القانون الجنائي الدولي يعترف للدولة التي يتواجد على إقليمها المتهم ليس فقط بحق ممارسة مبدأ الاختصاص العالمي ولكن بواجب التزام obligation هذه الأخير – إذا لم تقم بتسليمه – متابعته ومحاكمته، غير أن نص المادة 09 قد ربطت و أخضعت ممارسة المبدأ إلى شرط تقديم طلب بالتسليم من دولة ما، و عدم تلبية الدولة المطلوب منها لهذا الطلب لسبب لا يتعلق بالفعل المرتكب إلا أن الملاحظ انه رغم أعطاء معنى ملموس لمبدأ الاختصاص العالمي من خلال إضفاء طابع الإلزامية عليه إلا انه تم تقيد هذه الممارسة بشرط وجود طلب بالتسليم وعدم حصول ذلك بسبب لا يتعلق بالفعل، وهو ما يبين تردد الدول في قبول مبدأ الاختصاص العالمي في متابعة ومحاكمة بعض الجرائم الدولية من طرف دولة مكان تواجد المتهم لصالح

اختصاص دولة أخرى معنية أكثر بمحاكمة (مكان ارتكاب الجريمة أو دولة الجنسية) .

ولقد اعتمدت الدول لاحقا طرق أكثر فعالية في تبني مبدأ الاختصاص العالمي الاتفاقي وذلك بحذف بعض الشروط التي ساهمت في إضعافه من الناحية العملية، حيث نصت المادة 2/04 من اتفاقية لاهاي لقمع الاختطاف الغير المشروع للطائرات [1]" على كل دولة متعاقدة أن تتخذ الإجراءات اللازمة لإقامة اختصاصها القضائي لغرض نظر الجرائم، وكذا أي فعل عنف موجه ضد المسافرين أو الطاقم مرتكب من قبل المتهم بالجريمة في علاقة مباشرة بها في الحالات التالية: 2- ... على كل دولة متعاقدة كذلك اتخاذ إجراءات اللازمة لإقامة اختصاصها بغرض نظر الجريمة في حالة تواجد المتهم بارتكابها على اقلينها، ولم تقم هذه الدولة بتسليمه طبقا للمادة 08 إلى دولة من الدول المذكورة في الفقرة01 .

اعتمدت اتفاقية مونتريال لقمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني [2] نفس آليات وتقنيات إدراج مبدأ الاختصاص العالمي المعتمدة في المادتين 2/4 و 07 من اتفاقية لاهاي و ذلك في المواد 2/5-3 و المادة 07 . أي : إلزامية إدراج مبدأ الاختصاص العالمي في التشريعات الداخلية أولا، وكذا إلزامية ممارسة مبدأ الاختصاص العالمي من طرف محاكم الدولة التي

[1]-Convention De La Haye du 16/décembre 1970 pour la répression de la capture illicite d'aéronefs RTNU, 860, p.105; OACI.DOC.

[2] - Convention de montréale pour la répression d'actes illicite d'érigé contre la sécurité de l'aviation civil, du 23 septembre 1971. RTNU 974.p .177.

يكتشف على إقليمها المتهم في حالة عدم تسليمه. إذ أن المادة 07 في كلا الاتفاقيتين قيدت ممارسة مبدأ اختصاص العالمي على شرط عدم تسليم المتهم المتواجد على إقليم دولة ما لا تربطه بها أي رابطة، و لم ترتكب الجريمة على إقليمها إلى دولة من الدول المذكورة في الفقرة الأولى من المادة الرابعة[1]. ورغم تقييد ممارسة مبدأ العالمية، إلا أن تكريس المبدأ بهذا الشكل يعد عامل جديد في مجال تطور تقنيات وطرق اعتماد مبدأ الاختصاص العالمي في القانون الدولي .

ب/مبدأ الاختصاص العالمي القطعي :

والذي يعني واجب الدولة التي يتواجد على إقليمها المتهم بارتكاب جريمة دولية تخضع لمبدأ المتابعة والمحاكمة طبقا لمبدأ الاختصاص العالمي دون تقييد هذا الالتزام بأي شرط حيث انه يمكن للدول ممارسة اختصاصها الجنائي تنفيذا لواجب ناتج عن القانون الهي أو القانون الطبيعي، أو من الحاجة إلى عدالة إنسانية[2] « Besoin de « justice humaine »»، حيث أن الدولة وهي تمارس سلطاتها القضائية الجنائية إنما تفعل ذلك باعتبارها عون لكيان أو لهيئة اسمي

[1] -MARC HEZELIN ,op.cit .P301 « judex depréhension conditionnée par la non extradions de l'auteur présumé ver un des pays par le para 1. ;-G.GUILLAUME (1970) p, 94.

[2]- MARC HEZELIN , La compétence universelle . une question nom résolue par l'arrêt yerodia ,R.G.D.I.P 2002 .819-854-p,821.

[2] -sur les différents projets , voir Jean Graven . ; « La protection pénal des convention international humanitaire » , RIDP ,1951 ,vol 22p 463.

من الدول نفسها، ومن ثمة يمكنها إن تمارس اختصاصها العالمي حتى في حالة وجود اعتراض من الدول صاحبة الاختصاص الأصلي و يجد مبدأ

الاختصاص العالمي القطعي مجال تكريسه وتطبيقه في اتفاقيات القانون الإنساني خاصة اتفاقيات جنيف 1949 الأربعة، وبعد دراسة مختلف المشاريع المقدمة من قبل لجنة الصليب الدولي [1] تم اعتماد النصوص النهائية لاتفاقيات جنيف 1949 من قبل المؤتمر الدبلوماسي المنعقد بجنيف و التي تحتوي على قاعدة جنائية أساسية تتمثل في أن الالتزام الوارد في المادة المشتركة الأولى من اتفاقيات جنيف هو التزام باحترام و العمل على احترام اتفاقيات جنيف في جميع الظروف.

كما نصت الفقرة 1-2 من المواد 49، 50، 129، 146 من الاتفاقية الأولى والثانية والثالثة والرابعة على التوالي على:" ... تلتزم الدول المتعاقدة باتخاذ جميع الإجراءات التشريعية اللازمة لتحديد العقوبات الجزائية الواجبة التطبيق على الأشخاص الذين ارتكبوا أو أمروا بارتكاب إحدى الانتهاكات الخطيرة الواردة في الاتفاقيات الحالية على كل دولة طرف التزام بالبحث من الأشخاص المتهمين بارتكاب أو بإصدار أوامر من اجل ارتكاب، إحدى الانتهاكات الجسيمة الواردة في الاتفاقية الحالية، كما يجب علبها إحالتهم على محاكمها مهما كانت جنسيتهم . كما يمكنها رأت ذلك حسب الشروط التي يفرضها تشريعها أن تقوم بتسليمهم إلى إحدى الدول المتعاقدة المعنية بمتابعتهم، و التي تملك أدلة كافية ضدهم".

1-pictet , « Commentaire des convention de Genéve du 12 aout 1949, Geneve », CICR,vol .I (1952)p.404

من خلال قراءة النص المشترك لاتفاقيات جنيف الأربعة لسنة 1949 يتبين أن الالتزام القانوني الأول المفروض على عاتق الدول المتعاقدة هو واجب إصدار قوانين و تشريعات داخلية مكرسة لمبدأ الاختصاص العلمي، ومحددة للعقوبات الواجبة التطبيق في حالة الإدانة وهو التزام منصوص عليه كما رأينا في غالبية الاتفاقيات الدولية التي تكرس مبدأ الولاية العالمية للمحاكم الجنائية الوطنية،ثم تأتي الفقرة الثانية من المادة 49 لتضفي على مبدأ الاختصاص القضائي استنادا إلى مبدأ العالمية كمبدأ مستقل قائم بذاته. وغير خاضع لأي قيد أو شرط بحيث أنها تلتزم الدول المتعاقدة بالبحث عن المتهم بارتكاب انتهاك جسيمة لاتفاقيات جنيف، وإحالته على محاكمتها الخاصة لمتابعته قضائيا، فمبدأ الاختصاص العالمي هنا لا يرتبط بقاعدة التسليم أو المحاكمة prosequi aut dedre aut، ولا حتى بقاعدة البحث أو التسليم prosequi aut dedre auto [1] فاختصاص الدولة طبقا لمبدأ الاختصاص العالمي ليس اختصاصا احتياطيا متوقف على شرط عدم التسليم، إنما اختصاص عالمي قطعي .

وأكثر من هذا فان المادة 49 لا تستعمل مصطلح التسليم بل مصطلح إعطاء remettre الذي هو اقل إلزامية (الدولة المطلوب منها في تشترط في التسليم وجود اتفاقية تسليم مع الدولة الطالبة، وفي هذه الحالة فان الدولة المطلوبة منها يمكنها تسليم remettre المتهم دون هذه الإجراءات الشكلية – اتفاقية –).

[1] - MARC HEZELIN ,Le Principe de droit de punir en droit pénal international ,op, cit,p353

الدولة التي تتواجد على إقليمها المتهم ملزمة أو لا بالبحث و متابعة مع إمكانية قيام هذه الدولة بتسليمه إلى دولة أخرى تجوز على دلائل قوية وكافية ضده . ومن هنا يتضح أن نموذج اتفاقيات جنيف مختلفا كما رأيناه سابقا و وجديد وهو نموذج أولوية المتابعة على التسليم –أي تأتي المتابعة أو لا ثم التسليم ثانيا، فاتفاقيات جنيف 1949 تفرض على الدول المتعاقدة التزام بالمتابعة و محاكمة أي شخص متهم بارتكاب أو إصدار أمر بارتكاب انتهاكات خطيرة للاتفاقيات، وإذ اختارت غير ذلك تقوم بتسليمه .

خاتمة

إن مد وتوسيع نطاق الولاية القضائية للمحاكم الجنائية الوطنية في متابعة ومحاكمة مرتكبي الجرائم الدولية بغض النظر عن جنسية مرتكبيها أو الضحايا وبغض النظر عن مكان ارتكاب تلك الجرائم استنادا إلى مبدأ الاختصاص العالمي أو الولاية العالمية يشكل – إذا استخدم بشكل حقيقي – دعامة فعالة لجهاز الردع الدولي في إطار مهمة البحث عن تحقيق فكرة العدالة الحنائية الدولية من خلال تحقيق و تطبيق مبدأ العقاب على مرتكبي الجرائم الدولية خاصة في ظل محدودية وعجز نظام الردع الحالي القائم على المحكمة الجنائية الدولية التي يبقى اختصاصها اختصاصا احتياطيا لاختصاص القضاء الجنائي الوطني.

هذا الأخير عجز في كثير من الحالات على متابعة مرتكبي الجرائم الدولية نظرا لمحدودية مجال معايير الاختصاص التقليدية القائمة على أساس روابط محددة.